

خطة العمل الإقليمية بشأن العنف ضد المرأة

في منطقة الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا



ملخص وافٍ

تعكس خطة العمل الإقليمية بشأن العنف ضد المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التزام المنطقة بتكثيف جهودها للتصدي للعنف ضد المرأة بمختلف أشكاله، مع إدراك التأثير الضار لهذا العنف ليس على سلامة الناجيات فحسب، ولكن أيضاً على المجتمعات المحلية والاقتصادات بصفة عامة. وتُعد هذه الخطة دعوة للعمل لكي تكون فرق العمل في مؤسسات مجموعة البنك الدولي مبدعة ومثابرة في جعل هذه القضايا في صدارة حوارنا، واستخدام جميع الأدوات المختلفة المتاحة تحت تصرفنا للمساهمة في منع هذا العنف والتصدي له.

لا يزال العنف ضد المرأة يمثل تحدياً كبيراً في المنطقة. وفي الحقيقة، تتعرض النساء والفتيات بصفة خاصة لأشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف على يد الشريك الحميم، والعنف الجنسي من غير الشريك، وقتل النساء وما يسمى "جرائم الشرف"، وزواج الأطفال والزواج المبكر، وتشويه/ بتر الأعضاء التناسلية للإناث، فضلاً عن التحرش الجنسي. مقارنة بالمناطق الأخرى، تشهد المنطقة بعض أعلى معدلات انتشار أنواع مختلفة من العنف ضد المرأة. وتشير التقديرات إلى أن 40% من النساء في المنطقة، على سبيل المثال، قد عانين من العنف الجسدي أو العنف بين شركاء الحياة خلال حياتهن، وهو ثاني أعلى معدل انتشار على مستوى إقليمي بعد جنوب آسيا (43%)، ويعادل النسبة الحالية في أفريقيا جنوب الصحراء (40%). ولا يزال متوسط انتشار ممارسات تشويه/ بتر الأعضاء التناسلية للإناث من بين أعلى المعدلات في العالم. ويُعد العنف ضد الرجال والفتيان، وأيضاً ضد الفئات السكانية الأكثر عرضة للمخاطر، موضوعاً محظوراً في العديد من بلدان المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، أدت جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) الحالية إلى تفاقم المخاطر، وأثرت على توافر الخدمات وإمكانية الحصول عليها. وتزداد التحديات في المنطقة تعقيداً في أوضاع الهشاشة والصراع، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي والزواج القسري، وتعطيل تقديم الخدمات بسبب غياب الأمن، وانهيار المؤسسات، وغياب سيادة القانون. وتزيد المخاطر المتعلقة بتغير المناخ مواطن الضعف الموجودة وحدوث حالات العنف ضد المرأة. وفي ظل الآثار المدمرة على الأفراد والمجتمعات، تكافح البلدان للتصدي لممارسات العنف ضد المرأة على نحو فعال. وتمثل الثغرات القانونية والسياسية، وضعف القدرات المؤسسية، وعدم كفاية الحماية والخدمات وتحقيق العدالة عقبات رئيسية، لا سيما عندما تقترن بالأعراف والممارسات الاجتماعية التمييزية.





تحدد خطة العمل هذه توصيات ملموسة وقابلة للتنفيذ للمضي قدماً في جدول الأعمال بالغ الأهمية هذا عن طريق ثلاث ركائز للعمل على النحو التالي: (1) البيانات والمعارف؛ (2) الحوار بشأن السياسات؛ (3) المشاركة في العمليات.

ويتيح عرض عام للتقييمات الدقيقة للإجراءات التدخلية أفضل الممارسات والدروس المستفادة لمشاركة مجموعة البنك الدولي في المنطقة. وتمثل المشاركة الحالية لمجموعة البنك في مجال العنف ضد المرأة بالمنطقة، والنماذج المأخوذة من مناطق أخرى، اللبنة الأساسية للمشاركات في المستقبل التي تسترشد بالمبادئ الرئيسية لجميع جهود منع العنف ضد المرأة، والتصدي له. ويتم ترتيب أولويات الجهود المبذولة لتغيير الأعراف والسلوكيات الاجتماعية التمييزية على مستوى جميع الإجراءات الموصى بها للمضي قدماً.



خطة العمل



3. المشاركة في العمليات

زيادة التركيز على الوقاية:

يتغير الوعي والأعراف الاجتماعية عن طريق التعليم (المدارس والجامعات)، والسلامة العامة (النقل، والبنية التحتية المحلية)، والصحة (التوعية المجتمعية). تحسين مستوى التنمية الحضرية وسبل العيش وتمكين المرأة.

تحسين تقديم الخدمات:

إعطاء الأولوية للصحة (تقديم الخدمات، والخدمات النفسية الاجتماعية)، والحماية الاجتماعية (الخدمات الاجتماعية، وإدارة الحالات، والإحالات، وسبل العيش) - يجب التفكير في تغيير السلوك.

تقديم سبل اللجوء إلى القضاء:

دعم تحسين الخدمات، وتنمية القدرات، والرصد، والمساعدة القانونية.

تمويل البرامج وفقاً للنتائج تمويل المشروعات الاستثمارية إطار العمل البيئي والاجتماعي مع دعم في المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية والتحليلية



2. الحوار بشأن السياسات

تحديد الثغرات القانونية والسياسية:

تحديد الثغرات وإدراجها في جدول الأعمال؛ وسد الفجوات القانونية؛ والدعوة لدعم قوانين قائمة بذاتها للعنف ضد المرأة.

دعم التنفيذ:

توفير المساعدة الفنية لدعم التنفيذ وتدعيم الإجراءات.

تدعيم القدرات المؤسسية:

دعم بناء القدرات والإنفاذ، بما في ذلك من خلال الدورات التدريبية.

تمويل سياسات التنمية إطار الشراكة القطرية/مذكرة المشاركة الوطنية إطار العمل البيئي والاجتماعي استعراض الأداء والتعلم مع دعم في المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية والتحليلية



1. البيانات والمعارف

دعم الارتقاء بمستوى البيانات:

مصادر بديلة للبيانات، بما في ذلك، السجلات الإدارية؛ وتقوية القدرات.

تعزيز المعارف:

العمل التحليلي، والتقييمات المستقلة للعنف ضد المرأة، وتحليلات الثغرات.

بناء الشواهد والأدلة:

تجريب التدخلات السلوكية وتقييمها؛ ودمج تقييمات الأثر في العمليات. تطبيق المبادئ التوجيهية الأخلاقية

تقييمات الأثر التدخلات السلوكية الدراسات التشخيصية المنهجية المساعدة الفنية الخدمات الاستشارية والتحليلية